الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

22 **شوال** 1435 –18 **أغسطس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الانسان في العالم	23

7

الجمعية الوطنية لحقوق

"حقوق الإنسان" ترفض 29 تظلما لـ"لصوص الأراضي"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/local/News_Detail.aspx?ArticleID=197454&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

رفضت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نحو 29 تظلما باطلا تقدم بها "لصوص أراض" ضد لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات، مدعين أنها هدمت بيوتا يمتلكونها.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن جمعية حقوق الإنسان استقبلت نحو 29 شكوى من تجار أراض ضد لجان التعديات، مطالبين بإعادة حقوقهم -حسب تعبيرهم- وأن مدينة الرياض تصدرت مدن المملكة في تقديم هذه الشكاوى بواقع 11 شكوى، وجدة 6 شكاوى، وجازان 6، ثم المدينة المنورة بـ4، فمكة المكرمة والدمام بشكوى واحدة لكل منهما.

وكشفت المصادر أن الجمعية خاطبت الجهات المعنية بهذا الشأن وثبت لها عدم تملك "المدعين" لهذه الأراضي، ووجود بعض الأراضي مسجلا لـ"أملاك الدولة"، وتم إبلاغهم ببطلان تظلمهم، وأن ما اتخذته لجان مراقبة الأراضي وإزالة التعديات إجراء سليم.

من جهته، أوضح الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان الدكتور خالد الفاخري لـ"الوطن"، أن أفرادا لجؤوا لجمعية حقوق الإنسان، مطالبين باستعادة أراض سكنية وأحواش تمت إزالتها من قبل لجان إزالة التعديات، ثم تواصلت الجمعية مع لجان إزالة التعديات والجهات المختصة، ووجدت أن معظم المتظلمين لا يحق لهم تملك تلك الأراضي، لعدم وجود وثائق رسمية تثبت تملكهم، وأن الجمعية بعد البحث وجدت أنهم باشروا بناء مساكن في مواقع متفرقة أو أحاطوا أراضي بأسوار للاستيلاء عليها دون حيازتهم لوثائق رسمية، إضافة إلى أن بعض تلك الأراضي من أملاك الدولة، وأخرى لها ملاك مما أوقعهم في جدل مع تلك الجهات والملاك.

وقال إن هناك أفرادا تمكنوا من إثبات حقوقهم عن طريق تقديم أوراق رسمية، وكانت هناك عدة مخاطبات بين الجمعية ولجنة إزالة التعديات، واستطاعت الجمعية من خلالها إثبات استحقاق ملكيتهم لتلك الأراضي، ولكن عددهم قليل جدا.

من جهته، أوضح المحامي والمستشار القانوني عدنان العمري لـ"الوطن"، أن رفع تظلم لدى جمعية حقوق الإنسان لا بد أن يسبق بأنظمة وقوانين متبعة، ففي حال وجود تظلم يتعلق بالاعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة، فالإجراءات القضائية تعطي المتظلم حقوقه في حال أثبت أن له حقوقا في ذلك، بحيث يتم ذلك عن طريق ديوان المظالم، وفي حال صدر حكم من الديوان ليس بالمقنع له فإنه يستطيع أن يرفع تظلما لدى دائرة التدقيق، كما يستطيع أن يرفع بعد ذلك لعدة جهات عليا أو جمعية حقوق الإنسان.

وأكد العمري أن أغلب قضايا التعديات التي تعرض على المحاكم يكون الأشخاص المدعون لملكية تلك الأراضي ليس لديهم صكوك رسمية، وأن البعض منهم يقدم حججا غير معترف بها، مشددا على أن التعديات التي تتم على الأراضي والممتلكات من أشد الجرائم التي يكافحها القانون وأنظمة وزارة العدل.

2847 قضية بدون مرفوعة لـ حقوق الإنسان فى السعودية

المصدر: جريدة البشاير الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://elbashayeronline.com/news-403245.html

الرياض - حياة الغامدي

في حين تغيب الإحصاءات الرسمية الدقيقة عن عدد المواطنين «البدون» في السعودية، بلغ عدد قضاياهم المرفوعة إلى جمعية حقوق الإنسان 2847 قضية طوال الـ10 أعوام الماضية. وفيما قسمت الجمعية البدون إلى خمس فئات، تصدرت قضية المطالبة بالأوراق الثبوتية، ملف القضايا الأعلى عدداً في الجمعية.

وبحسب مصدر مطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحدث لـ«الحياة»، فإن السلطات السعودية لم تتمكن من حصر أعداد البدون الموجودين على أراضيها، واصفاً ملف البدون بـ«المعقد وأحد الملفات المهمة».

وأكد المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن وزارة الداخلية لا تملك إحصاءات لأعداد البدون في السعودية، إذ لم يتم حصرهم إلا من خلال القضايا التي تصل إلى جمعية حقوق الإنسان، والتي لم تتجاوز في مجملها 2847 قضية منذ 2004.

وأوضح أن قضية المطالبة بالأوراق الثبوتية تصدرت قضايا البدون التي تلقتها الجمعية وبلغ عددها 1356 قضية على مدار الأعوام الـ10 الماضية، يليها طلب الجنسية بـ1207 قضايا، وأخيراً قضية استرداد الجنسية بـ284 قضية.

وأشار إلى أن البدون يصنفون إلى خمس فئات وقال: «هناك أفراد سحبت منهم هوياتهم نتيجة بلاغات تفيد بعدم نظامية حصولهم على الهوية الوطنية الرسمية، على رغم أنهم غالباً يملكون أوراقاً تثبت أنهم سعوديو الأصل والمولد والمنشأ في ظل شهادة شيوخ قبائلهم بأنهم من أصول سعودية».

لافتاً إلى أن الفئة الثانية التي رصدتها الجمعية «تتمثل في أشخاص سحبت هوياتهم ولم ترد لهم عند تقدمهم إلى اللجنة المركزية لحفائظ النفوس لتصحيح بيانات هوياتهم، لأسباب قيل إنها تعود لعدم ثبوت انتمائهم القبلي السعودي، لاسيما أنهم يملكون وثائق تفيد بانتمائهم إلى إحدى قبائل السعودية».

أما الفئة الثالثة بحسب المصدر فهم «الحلفاء الذين صدرت لهم بطاقة الخمسة أعوام ولم يمنحوا الجنسية على رغم وجود القرار الملكي الصادر 2001، والقاضي بمنح الجنسية السعودية لكل من يحمل بطاقة الخمسة أعوام وأسرته وهو ينتمي إلى إحدى القبائل السعودية».

إضافة إلى الفئة الرابعة التي قدمت للسعودية للحج أو العمرة «ومكثوا بطرق غير نظامية ويحملون الجنسية الأم لبلادهم ولكنهم يخفونها للحيلولة دون ترحيلهم إلى بلدانهم وهذه الفئة في ازدياد».

وقال إن الجمعية رصدت فئة خامسة متمثلة في من صدرت لهم موافقة للحصول على بطاقات الهوية الوطنية وينتظرون انتهاء الإجراءات من ناحية إدارية ولم تنتهِ بعد، ونتج منها وجود عدد كبير من الأشخاص الذين لا يملكون هوية وطنية أو إثباتات شخصية أو أوراق ثبوتية الأمر الذي تسبب في سلبهم للعديد من الحقوق.

حرمان من التعليم والعلاج والتنقل

اعترفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن البدون يعانون من حرمان حقوق أساسية جراء عدم تملكهم أوراقاً ثبوتية، ومنها حق التنقل والتعليم والعلاج. وأكد المصدر أن البدون لا يمكنهم التنقل خارج البلاد لعدم إصدار جواز سفر لهم، كما يتعرضون للاحتجاز في مراكز الترحيل لمدة طويلة، قبل أن يطلق سراحهم، أو يوضعون على الحدود، ثم يعودون، لعدم وجود دولة تستقبلهم، فضلاً عن أنهم يواجهون صعوبات في إثبات وفاتهم، أو الموافقة على دفن موتاهم بشكل رسمي، وتوثيق زيجاتهم وطلاقهم، لعدم حملهم أوراقاً ثبوتية. وذكر المصدر أن من الحقوق الأساسية المحروم منها البدون حق التعليم وتلقي الرعاية الصحية وحق العمل، إذ بلغت قضايا الأحوال المدنية التي تلقتها الجمعية مؤخراً 10 في المئة.

وعاد ملف البدون إلى الواجهة أخيراً، حين أصدرت الجوازات أخيراً بطاقات خاصة للقبائل النازحة (البدون) تسهل إجراءاتهم بصفة رسمية، تشبه الإقامات المخصصة للوافدين، إلا أن لها مزايا تجعل صاحبها يعامل مثل السعوديين، قبل أن يصرح وزير الحرس الوطني أن ملف البدون من الملفات التي تدرسها الآن جهات حكومية عدة بينها وزارة الداخلية.

موظفون بحقوق الإنسان يشكون من هضم حقوقهم

فاتن الحربي - مكة المكرمة

فجّر منسوبون للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفاجأة، بتأكيدهم أن مسؤولي الجمعية هضموا حقوقهم على مدى سنوات، عبر تشغيلهم من دون زيادات في رواتبهم، أو منحهم علاوات، مع غياب آلية تقييم الموظفين إيجابا أو سلبا.

التوجه للإعلام

وقال عدد من منسوبي الجمعية - تحتفظ «مكة» بأسمائهم - إن الإدارة هضمت حقوقهم، ولم تقدر خدمتهم وأدائهم، وهو ما اعتبروه «اضطهادا من الإدارة»، دفعهم لطرح قضيتهم أمام الإعلام، لكشف ما يجري داخل الجمعية، وتحذير زملائهم من الكوادر الوطنية من الوقوع في الفخ ذاته على حد قولهم.

وأشار بعضهم إلى أن فترة خدمتهم استمرت نحو 7 سنوات براتب 3 آلاف ريال لم تتغير، فيما عمل البعض متطوعا ولم يحصل حتى على شهادة تقدير، وقالوا «الهدف من إنشاء الجمعية المحافظة على الحقوق وليس هضمها، وإذا كان الموظف في الجمعية لا يعلم حقوقه بسبب التعتيم، فالهدف السامي للجمعية أصبح بعيدا، وإذا لم توف الجمعية بحقوق موظفيها، فكيف تنادي بحقوق الآخرين».

وقالت باحثة قانونية أمضت 7 سنوات في الجمعية «ما جعلنا نرغب بطرح ما حدث لنا مع جمعية حقوق الإنسان، رغم استقالتنا وانتقال بعضنا لوظائف أخرى، هو أن نبدي استياءنا من الجو الذي يعيشه موظفو هذه الجهة التي يفترض أن تكون الأولى في حماية حقوق موظفيها، كونها أعلم من غيرها بأبجديات الحقوق».

وأردفت «يؤلمنا أن الجمعية تظهر في وسائل الإعلام نابذة انتهاك حقوق الموظفين، وهي تعلم أن موظفيها يرزحون تحت هذا الظلم، فيما نجد أن مشرفي الفروع ليست لهم أي صلاحيات، بل يجتهدون في توصيل صوت الموظفين للإدارة دون جدوى».

• حقوق الإنسان" وباب النجار!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م

اضغط هنا

جاسر الجاسر

«اعرف حقوقك» هي سلسلة النشرات الأبرز لجمعية حقوق الإنسان، التي تسعى فيها لترسيخ ثقافة الحقوق منذ سنوات الطفولة التي لم تنطبق، في ما يبدو، على موظفي الجمعية نفسها، الذين ضاق بهم الصبر فبثوا شجونهم إلى الإعلام، طلباً لحقوق وئدت فلم تغادر صفحات حبرها.

وفقاً لتقرير الزميلة فاتن الحربي، الذي نشرته صحيفة «مكة» أمس، اشتكى عدد من منسوبي الجمعية مما أسموه «اضطهاداً من الإدارة» بسبب انخفاض رواتبهم وثباتها منذ تعيينهم، وعدم سماع شكواهم، وهي مخالفة جارحة - إن صدقت - لأن الجمعية سيدة الحقوق، والحريصة على ضمانها. طبعاً ربما تكون الشكوى افتراضية، لكن احتفاظ الصحيفة بأسماء المتذمرين وشهادات زملاء آخرين، فضلاً على عدم استجابة مكتب رئيس منذ نحو شهر، مطالب بأسماء الشاكين، وهو يتعارض كلياً مع ضمان الحماية الذي يجب أن تطبقه «الجمعية» على نفسها. المفارقة أن الجمعية التي أغلقت الباب

أمام شكاوى موظفيها طوال شهر، سارعت منذ أيام إلى التفاعل مع موظفي بلدية ينبع المفصولين، فهل هي منطقة مقدسة لا يمكن مساسها؟
الشكوى لا تقتصر على الراتب، بل تمتد لتشمل عدم وجود «مدخل لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن»، وإن كانت هذه الشهادة لم توضح: هل هذا الخلل عام، أم أنه لدى بعض الفروع فقط؟ شهادة أخرى تزعم أن غير السعوديين هم الأكثر بين منسوبي «الجمعية»، إضافة إلى غياب التدريب وافتقاد آلية تقييم الموظفين، وغير ذلك من الحقوق البدهية التي تناضل «الجمعية» لأجل تثبيتها والتزام المؤسسات الأخرى بها. إن صحت هذه الشكاوى فإن الجهات التي تعرضت لها تقارير الجمعية ستشمت بها، ولن تلقي بالاً إلى تقاريرها وانتقاداتها مستقبلاً.
تبعاً للروايات المتواترة في التقرير فإن الجمعية تواجه وضعاً صعباً في القدرات، لضعف التأهيل وتسرب الموظفين ومركزية الإدارة.
بعيداً عن الحقوق، فإن الجمعية يجب أن تكون رمزاً للشفافية والوضوح، وأن تكون سيدة السماحة والانفتاح، والأمل بألا تكون منشغلة خلال «شهر الصمت» بالبحث عن الشكاة ومساءلتهم، أو الاستعداد لمقاضاة الصحيفة لأنها تجرأت وتساءلت: هل موظفوكم مظلومون، أم أن شكواهم غير دقيقة؟
للإنصاف فإن التقارير السنوية للجمعية صفحة رائقة وعالية الشفافية ودقيقة المعلومات، فكيف نشأ هذا التناقض؟ وهل هذا البيت الجميل من الظاهر دار للظلم من الباطن؟ وهل تبلغ الجرأة بالموظفين أن يرفقوا أسماءهم ما لم تكن شكواهم سدت أمامها المداخل وصُمّت دونها الآذان؟
الظلم لا يتجزأ، والحقوق ليست انتقائية، وإذا جاء الخلل من الوصي ثارت الشكوك في صدقية المؤسسات وتبخرت كل إيجابياتها مهما كانت عظيمة، فمن لا يبدأ بنفسه لا يمكن له إصلاح أخطاء غيره، أما إن فعل فهي جرأة تبرهن أن كل طرف يبرئ نفسه ويدين غيره، وهذه كارثة لا يمكن حتى التفكير بحل لها.
الوقت ما زال باكراً، ومن المتوقع أن ترد الجمعية بعد سقوط مظلات الصمت والتجاهل. ردها سيكون فاصلاً في التعرف إلى هوية الجمعية، فإما أن تكون الثقة بها كاملة، وإما أن تطوى صفحتها لترقد إلى جانب زميلتها، وحينها ستكون النشوة بسلسلة «اعرف حقوقك» حال مغص مستديمة.
أيتها الجمعية انطقي ليجري التعرف إليك!

"صحة حائل" تحاضر عن التجميل وتتجاهل "وفيات الأجنة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=197375&CategoryID=3

حائل: الوطن

عد أكثر من أسبوع من إعلان هيئة حقوق الإنسان بدء التقصي عن وفاة ٢٠٩ أجنة في مستشفيات ومستوصفات المنطقة، خلال 4 أشهر، أعلنت الشؤون الصحية بحائل أمس في بيان صحفي، عن إقامة محاضرة للسيدات بعنوان "أدوات التجميل ومشاكل البشرة"، ضمن الفعاليات المصاحبة لـ"صيف حائل 35" الذي تنظمه أمانة المنطقة.

واستغرب عدد من المتابعين بالمنطقة هذا البيان، معتبرين أن الشؤون الصحية لجأت لمحاضرات التجميل وأهملت مشاكل صحية أخرى ولم توضح أسباب ارتفاع وفيات الأجنة في مستشفيات ومستوصفات المنطقة، خاصة في مستشفى النساء والولادة.

وكانت "الوطن" قد طلبت من الشؤون الصحية قبل ستة أيام توضيحا عن أسباب وفيات الأجنة، وتوجه بعض الحوامل بالمنطقة إلى مستشفيات المناطق المجاورة لإتمام عمليات الولادة تخوفا من تعرض أطفالهن للوفاة، ولم يتم الرد حتى الآن.

في الوقت نفسه لا تزال هيئة حقوق الإنسان تحقق في ارتفاع معدلات وفيات الأجنة بالمنطقة، وذكر مدير فرعها في حائل علي العريفي، أن الهيئة ستعلن نتيجة التقصي حال انتهائها من التحقيق.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قانونيون لـ"الحياة": "إسقاط" الجنسية السعودية و"سحبها" وارد.. بإجراءات "صارمة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام - فاطمة آل دبيس
بعد أيام على سحب الحكومة الكويتية الجنسية من الداعية نبيل العوضي، على خلفية أسباب أمنية، شرح قانونيون إمكان قيام السعودية بخطوة مماثلة لأسباب أمنية، خصوصاً بعدما سبق لحكومات البحرين اتخاذ الإجراء نفسه قبل نحو عام، كما سحبت قطر جنسيتها من مجموعة من مواطنيها بعد اتهامات بالمشاركة في «محاولة انقلابية». (للمزيد)
وأشار القانونيون إلى أن السعودية سحبت جنسيتها من زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن، مطلع العام 1994، إثر اغتيال السفير السعودي في باكستان. واتهم ابن لادن، الذي لم يكن أعلن تأسيس «القاعدة» بعد، بالوقوف وراء الحادثة والتخطيط لها. ورصدت «الحياة» حالات أخرى لسحب الجنسية السعودية من آخرين لأسباب مختلفة، لكنها تبقى «نادرة جداً».
وينص نظام الجنسية للمملكة العربية السعودية في المادة 13، على أنه «يجوز بمرسوم مسبب إسقاط الجنسية العربية السعودية عن أي سعودي، إذا دخل في جنسية أخرى، مخالفاً مقتضى النظام، وإذا عمل في القوة المسلحة لإحدى الحكومات الأجنبية من دون موافقة سابقة من حكومة جلالة الملك، وإذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية، وهي في حال حرب مع المملكة، وإذا قبل وظيفة لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية وبقي فيها، على رغم الأمر الذي صدر إليه من حكومة جلالة الملك بتركها، وذلك بعد إنذار السعودي بعواقب عمله، إنذاراً صحيحاً سابقاً لمدة ثلاثة أشهر على الأقل لتاريخ مرسوم إسقاط الجنسية العربية السعودية عنه».

"المدينة": افتتاح وحدة لـ "التوحد"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة – «الحياة»
افتتحت وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، وحدة للتوحد في القسم النسائي بمركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة، تعمل على مقابلة الحالات وتحديد البرامج المناسبة لهم بناءً على التشخيص المسبق وسيتم تزويد الوحدة ببرامج التوحد والوسائل التعليمية والتدريبية.
وأوضحت وزارة الشؤون الاجتماعية في بيان صحافي أمس، أن الوحدة عبارة عن مهجعين متجاورين وتم عمل التخطيط المعماري للوحدة بحيث تتلاءم مع برامج التوحد، وستتم كذلك الاستفادة من الكوادر البشرية العاملة في المركز اللائي يحملن مسمى «مدرسة» وعددهن ثمانية كمساعدات بالوحدة التدريبية، إضافة إلى اختصاصية التخاطب والأخصائيات النفسيات وأخصائيات العلاج الوظيفي، خلافاً لبعض الكوادر الطبية العاملة

بالمركز ممن يمكن الاستفادة منهن في تغطية العمل بالوحدة، إذ ستتم تغطية الوحدة بعاملات العناية الشخصية من العقد التشغيلي لمركز التأهيل.
وأشارت إلى أن الوحدة تستقبل حالات التوحد لمن هم أقل من 12 عاماً، ويوجد حالياً بالقسم الداخلي بالمركز ست حالات توحدية ويمكن استقبال 30 حالة توحدية خارجية بحسب الطاقة الاستيعابية للوحدة.

• توجه حكومي" لسحب • كمبيالات وسندات لأمر" مخالفة لـ • نظام الأوراق التجارية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - أروى خشيفاتي
علمت «الحياة» من مصادر مطلعة أن جهات حكومية بدأت تحركات واسعة النطاق لسحب النماذج المخالفة لنظام الأوراق التجارية والتقييد بالمواد (1، 2، 87، 88)، في نماذج (الكمبيالات، والسند لأمر) كافة.
وأكد مصدر مطلع لـ «الحياة» أن رئيس المحكمة العامة بجدة عبدالرحمن الحسني طالب بالتعميم على سائر المكتبات، والمطابع بعدم بيع أو طباعة نماذج للأوراق التجارية المخالفة لنظام الأوراق التجارية، وذلك بعد ملاحظة عدد من قضاة التنفيذ انتشار نماذج المكتبات ومعارض السيارات ومحال الأجهزة الكهربائية والمطابع التي تروج على أنها أوراق تجارية (كمبيالات - سندات لأمر) مخالفة لنظام الأوراق التجارية، إذ تعذر على قضاة التنفيذ تنفيذها إذ إنها لا تعد سندات تنفيذ، مما نتج منه تعنت أصحابها وضياع حقوقهم.
وأشار إلى «أن نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم(م/37) وتاريخ 11-10-1383هـ نص في المواد (1،2،87، 88) على الشروط الواجب توافرها في الورقة التجارية (كمبيالة- سند لأمر)».
من جهته، أكد المحامي والمستشار القانوني محمد الطويرقي في حديث إلى «الحياة» أن الأوراق التجارية تشترط فيها كأوراق تجارية شروط شكلية وموضوعية، يجب توافرها في الورقة التجارية حتى يطلق عليها مسمى «ورقة تجارية» وتأخذ هذه الصفة، وفي بعض الحالات تتم طباعة أوراق من أناس غير متخصصين وتفتقد أركاناً وشروطاً معينة وبالتالي تسقط عنها صفة الورقة التجارية، ويكون حامل الورقة لا يستفيد منها كورقة تجارية، مؤكداً أن هذا النوع من الأوراق منتشر في العديد من المحال والمكتبات.
ولفت إلى أن قاضي التنفيذ بعد أن تغيرت الورقة التجارية وأصبحت سنداً تنفيذياً ينفذ مباشرة، فقد وجد قاضي التنفيذ أن هنالك أوراقاً لا تصلح لأن تكون سنداً تنفيذياً لعدم توافر بعض الشروط مثل تاريخ الاستحقاق ومكان الاستحقاق وغيرهما، وبالتالي تصبح الكمبيالة أو السند لأمر ورقة غير تجارية لافتقادها عدداً من الشروط التي يجب أن تتوافر فيها.
وبيّن أن الأوراق التي تفتقد شروط «الورقة التجارية» لا تضيع حقوق أصحابها ولكنها لا تصبح سنداً تنفيذياً واجب النفاذ مباشرة دون حكم، ولكن تصبح ورقة دين عادية يذهب صاحبها إلى المحكمة ويقيم بها دعوى في الجهة القضائية المختصة حتى يصدر فيها سند تنفيذي، مفيداً بأنه لا يوجد حتى الآن نظام يجرم التعاطي مع الأوراق التجارية، أو بيعها وشرائها.
بدوره، أكد المحامي والمستشار القانوني بدر الروقي لـ «الحياة» أن رئيس المحكمة العامة بجدة اعتمد على نظام الأوراق التجارية في طلبه بناء على المادة الأولى من النظام المسمى إنشاء كمبيالة، إذ وضعت هذه المادة قواعد منها، أن تشتمل الكمبيالة على كلمة كمبيالة في متن الصك وباللغة التي كتب بها، اسم من يلزمه الأمر «المسحوب عليه»، ميعاد الاستحقاق، مكان الوفاء، اسم من يجب عليه الوفاء أو الأمر، تاريخ ومكان إنشاء الكمبيالة، توقيع من أنشأ الكمبيالة.

وزاد: أنه في السند اعتمد على المادة 87 من النظام نفسه والشروط نفسها ماعدا الشرط الثاني وهو تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود، معتبراً أن السند غير مستوفي الشروط ملزم ولكن جاء طلب رئيس المحكمة لتسريع التقاضي وحصول أصحاب الحق على حقوقهم، إضافة إلى ضمان عدم طول القضية.

• التأمينات الاجتماعية": لا صحة لتعديل طريقة احتساب المعاش

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكّد المتحدث الرسمي للتأمينات الاجتماعية، عبدالله العبدالجبار، عدم صحة بعض المعلومات المتداولة في بعض الصحف، ومواقع التواصل الاجتماعي، أن التأمينات ستأخذ بمتوسط الرواتب لجميع مراحل اشتراك المشترك في التأمينات، بدلاً من احتساب متوسط آخر سنتين.
وأوضح أن طريقة احتساب المعاش محددة وفقاً لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية، إذ يتم احتسابه على أساس متوسط أجر الاشتراك خلال العامين الأخيرين من مدة الاشتراك.
وأهاب العبدالجبار بوسائل الإعلام بتحرّي الدقة عما ينشر عن المؤسسة، بهدف نشر المعلومة الصحيحة، وإيصال الرسالة الإعلامية الهادفة إلى الجمهور.

الهلال الأحمر يواصل تنظيم الاتصالات المرئية بين المعتقلين في • غوانتنامو" وأسرهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/961770

جدة - واس
تتواصل في مقر هيئة الهلال الأحمر السعودي بمحافظة جدة المرحلة الواحدة والعشرون من مراحل تنظيم الاتصالات المرئية بين المعتقلين في "غوانتنامو" وأسرهم في محافظة جدة والعاصمة المقدسة وتستمر هذه الاتصالات لمدة خمسة أيام يتصل خلالها المعتقلون في غوانتنامو بذويهم صوتا وصورة.
وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة مكة المكرمة علي عبدالله الغامدي أن هذه الخدمة تأتي انطلاقا من توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي التي تهدف إلى دعم الأعمال الإنسانية والرقي بمستوى تقديم الخدمات في إطار اختصاص هيئة الهلال الأحمر السعودي.
وقال إن الهيئة حرصت على إنشاء مكاتب للروابط العائلية في كل مناطق المملكة دون استثناء ومن مهام هذه المكاتب أن تكون حلقة وصل بين المعتقلين في أي مكان وذويهم داخل المملكة العربية السعودية مشيراً إلى أن المكالمات المرئية

جرت بحضور مدير مكتب الروابط العائلية بمنطقة مكة المكرمة بندر ناصر الشهري ومندوبي الشؤون الدولية بالهلال الأحمر السعودي فهد المطيري وبديعة الراوي ومندوبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر رباب سمير.

بعد إشادة الوزارة بالمكتب

سارة بنت مساعد: قانونيات مودة ينجزن أكثر من1300 قضية نسائية عبر أروقة "العدل"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/961772

الرياض - أسمهان الغامدي

أتاحت وزارة العدل من خلال دائرة الأحوال الشخصية لموظفات مودة من الحقوقيات والقانونيات انجاز تقديم (149) خدمة كتابة صحائف الدعوى، و(1006) خدمة توعية وإرشاد حقوقي، لعدد (1155) مستفيدة من مراجعات المحكمة، بواقع (1391) قضية أحوال شخصية، وذلك بحسب المدير التنفيذي للجمعية الدكتورة آمال الفريح وقالت ل"الرياض": إن القائمات على المكتب من خريجات برنامج مودة الحقوقي (برنامج الحاضنة القانونية للأحوال الشخصية) والذي أطلقته مودّة لتأهيل خريجات الشريعة والحقوق على الترافع أمام القضاء وتقديم الاستشارات القانونية للمرأة في قضايا الأحوال الشخصية، والذي تهدف من خلاله إلى نشر الوعي الحقوقي الأسري والمساهمة في رفع الكفاءة العدلية في القضايا الزوجية والأسرية من خلال تشكيل توجه حقوقي نسائي في الواقع القضائي يعمل على تقديم المعونة القضائية المجانية للمرأة المطلقة ومن في حكمها من المعلقات والمهجورات.

وقد ثمّنت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية للحد من الطلاق وآثاره بالرياض إشادة المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد البكران بالنجاح الباهر لمكتب مودّة للمساندة الحقوقية والذي افتتح في دائرة الأحوال الشخصية في الرياض في إطار مشروع التعاون بين الجمعية و وزارة العدل.

وأشارت سموها إلى أن هذا النجاح الكبير للمرأة السعودية في المجال العدلي قد تحقق بتوفيق من الله عز وجل ثم بمساندة المؤمنين برسالة مودّة والداعمين لبرامجه وبفضل الجهود الكبيرة لإدارة البرامج الحقوقية في الجمعية وعلى رأسها المستشارة القانونية شهد الخليفي، ويعد مكتب مودّة للمساندة الحقوقية في محكمة الأحوال الشخصية المشاركة الأولى للمرأة السعودية للعمل في المحاكم الشرعية على نحو مهني منظم.

وقدّمت سموها شكرها لوزير العدل الدكتور محمد العيسى على استجابته لطلب الجمعية في الاستعانة بخريجات برنامج الحاضنة القانونية، وتحقيق معاليه وعده للحقوقيات بتوفير الدعم الكبير لهن. كما تقدمت سموها بالشكر الجزيل للدكتور ناصر العود المشرف العام على إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة العدل ورئيس المحكمة العامة فضيلة الشيخ إبراهيم الحسني ورئيس دوائر الأحوالالشخصية فضيلة الشيخ عبدالله الخريجي على جهودهم الكبيرة في تفعيل التعاون بين الجمعية ووزارة العدل وتجاوبهم الكبير مع الجمعية في استضافة مكتب المساندة وتوفير كافة التسهيلات الداعمة لتفعيل خدماته.

"التأمينات" حسميات "ساند" من 15 إلى 90 ريالاً لـ 1.4 مليون موظف

70 ٪ من الموظفين سيدفع كل منهم 50 ريالاً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
كشفت تقارير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن السعوديين الذين تم إشراكهم في «ساند» للتعطل عن العمل سيدفعون مبالغ شهرية بسيطة تتراوح ما بين 15 ريالاً إلى 90 ريالاً حيث يشمل ذلك حوالى مليون و 400 ألف موظف، فيما يدفع 30 ألف موظف مبالغ تتراوح ما بين 90 إلى 100 ريال، وحوالى 193 ألفًا سيدفع كل موظف أكثر من 100 ريال .
وأشارت الإحصائية إلى أن حوالى 70% من إجمالي الموظفين وعددهم مليون و 200 ألف تقريبًا لن تتجاوز الحسميات على كل منهم 50 ريالاً فقط بشكل شهري، وأكدت الإحصائية أن حوالى 74 ألف موظف سيدفع كلٌ منهم حوالى 19 ريالاً، و18 ألفًا سيدفع كل موظف ما بين 20 إلى 29 ريالًا، و 854 ألفًا سيدفع كل موظف ما بين 30 إلى 35 ريالاً، و 84 ألف موظف سيدفع كل موظف ما بين 35 إلى 40 ريالاً، و59 ألفًا سيدفع كل موظف ما بين 40 إلى 45 ريالًا، و35 ألفًا سيدفع كل موظف ما بين45 إلى 50 ريالاً، و100 ألف ما بين 50 إلى 60 ريالاً، و51 ألفًا ما بين 60 إلى 70 ريالاً، و45 ألفًا ما بين 70 إلى 80 ريالاً، و42 ألفًا ما بين 80 إلى 90 ريالاً. تجدر الإشارة إلى أن الحسم بمعدل 1% فقط من راتب الموظف.

750 ريالاً شهرياً بدل طبيعة عمل للموظفين داخل الحرمين

15 ٪ من أول مربوط للعاملين في الساحات و10٪ للإداريين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
اضغط هنا

وافق وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك على صرف بدل طبيعة عمل للعاملين داخل المسجد الحرام والمسجد النبوي بمقدار (15%) من أول مربوط المرتبة للعاملين في ميدان وساحات وبوابات المسجد الحرام والمسجد النبوي، و(10%) من أول مربوط المرتبة للعاملين في المكاتب الإدارية داخل المسجد الحرام والمسجد النبوي، على أن لا يقل مقدار البدل عن (750) ريالاً شهريًّا، ويكون عوضًا عن بدل الضرر، وبدل العدوى، وأن تحدد مسميات الوظائف المشمولة بهذا البدل ونسبة البدل لكل وظيفة بالاتفاق بين الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

ووزارة الخدمة المدنية، مع مراعاة شروط صرف بدل طبيعة العمل المحددة بالمادة (52) من لائحة الحقوق والمزايا المالية.
وجاءت الموافقة بعد أن وجه معالي الدكتور البراك بعرض طلب معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، على لجنة البدلات بالوزارة المشكلة من مندوبين من وزارة الخدمة المدنية ووزارة المالية بموجب المادة (56) من لائحة الحقوق والمزايا المالية وتم دراسته من قبل اللجنة في ضوء المادة (52) من لائحة الحقوق والمزايا المالية.

تخوف من انتشار ثقافة "التقاضي الأسري" .. مراجعات لـ "عكاظ" : محاكم الأحوال الشخصية خطوة إيجابية لتسريع البت في القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140818/Con20140818718229.htm

أمنية خضري (جدة)، سماح ياسين (المدينة المنورة)
فتحت خطوة تدشين المحاكم المتخصصة في المملكة ومنها محاكم الأحوال الشخصية غدا، باب الأمل لكثير من النساء اللاتي انحنت ظهورهن وانعدمن الحيلة في سبيل صدور حكم في قضاياهن المعلقة.
وفيما ستحال القضايا الأسرية إلى تلك المحاكم، أعرب عدد من النساء أن معاناتهن من طول الانتظار أوشكت على الانتهاء، في ظل ما يتوقع من قصر أمد نظر القضايا الأسرية التي تشكل لهن الخط الفاصل لممارسة حياتهن بشكل اعتيادي بعد حسم قضاياهم.
وداخل أروقة المحاكم تتعلق نظرات الكثير من النساء في أمل إنهاء معاناتهن في المحاكم، في أسرع وقت ممكن، الأمر الذي يفتح بابا آخر والتساؤل ما إذا كانت تلك المحاكم تفتح بابا جديدا للتخاصم الأسري في ظل اليقين بوجود جهات تحسم الأمر سريعا، أم أن تلك المحاكم ستكون عامل تسريع للقضايا المنظورة حاليا، ويقف وعي المجتمع ودور مؤسسات المجتمع المدني حائلا دون انفجار الوضع وانتشار ثقافة اللجوء للقضاء في كل صغيرة مما يشغل الكثير من تلك الدوائر القضائية.
أم خالد على سبيل المثال معلقة من خمس سنوات، تؤكد أنها كانت خائفة من رفع قضية على زوجها في المحكمة بسبب ما تراه وتسمعه من السيدات اللاتي يعانين من طول الجلسات وطول الفترة الزمنية والتي تمتد لشهور حتى يصدر الحكم لأحد الطرفين ولكنها قررت أن تقدم على خطوة طلب الخلع بعد أن سمعت أن القضايا الاجتماعية سوف تكون مستقلة من أجل سرعة إنهائها والبت فيها.
وتشاركها الرأي المعلمة هناء والتي أكدت على أن قرار افتتاح محاكم ودوائر الأحوال الشخصية سوف يفيد النساء من جميع الجهات لأنها أكثر إنسانة متضررة في الدوران في المحاكم من أجل كسب قضية تخصها أو تخص أبناءها.
وهناك حالات عديدة من القضايا التي استمرت لسنوات عديدة تسببت في إصابة المرأة خاصة من لا يوجد لديها ولي أمر أو وكيل شرعي بأمراض نفسية وعضوية بسبب الضغوط التي تعانيها، في ظل وقوفها وحيدة في قضيتها التي تستمر لوقت طويل حتى يبت فيها وتظل طوال الفترة تعيش في حالة من القلق النفسي الذي ينعكس عليها بدنيا ونفسيا.
وترى أستاذ مساعد الصحة النفسية بجامعة طيبة الدكتورة سلوى الهوساوي أن هذه المحاكم لها أثر نفسي إيجابي على المجتمع، فالمرأة التي كانت تعاني سابقا من طول فترة مشكلتها تشعر في معظم الأحيان أن حياتها معطلة مما يؤثر سلبا على أدائها لأدوارها بوجه عام أطفالها عملها أقاربها أرحامها صديقاتها، فقد يترتب على موضوع تعليق زواجها وتأخير

طلاقها شعورها بالظلم الشديد، وبالتالي الضيق الشديد من هذا الوضع الأمر الذي يترتب عليه أنها تصبح ذات مزاج سيئ تغضب بسرعة تثور بسرعة ولأتفه الأسباب، وبالتالي قد يتجنبها الآخرون وتتجنب هي أيضا الاحتكاك بهم منعا للمشكلات وسوء العلاقة بالمحيطين بها أو العكس تنطوي المرأة على نفسها وتتجنب التعامل مع الآخرين وهي نتائج سيئة في كلتا الحالتين، في المقابل يسهم هذا النوع من المحاكم في البت بسرعة في الأوضاع المعلقة للعديد من النساء، وبالتالي تدخل المرأة مباشرة في مرحلة التأقلم مع وضعها الجديد بدلا من الضياع في متاهة عدم وضوح الرؤية بسبب تعليق البت في الحكم. من جهته أكد المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي أن إنشاء محاكم متخصصة من الإجراءات الإيجابية التي من شأنها تحريك الفصل والبث في قضايا الأحوال الشخصية، مشيرا إلى أن إنشاء الدوائر المتخصصة ومن ثم المحاكم المتخصصة في الأحوال الشخصية ساهم في تحريك المشهد الاجتماعي بسرعة البث في القضايا والإسهام في الاستقرار الاجتماعي للأطراف صاحبة المشكلة، منوها بالخطوات العملية التي تتجه إليها وزارة العدل بدعمها لقضاء التنفيذ بأعداد من القضاة وذلك من أجل تفعيل الأحكام لأن الأحكام بدون تنفيذ تظل حبيسة الصكوك.

رئيس لجنة الموارد البشرية في غرفة الرياض:

• ساند" يماثل أنظمة التعطل عن العمل في56 دولة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140818/Con20140818718251.htm

بدر الرويس (الرياض)

أكد رئيس لجنة الموارد البشرية في غرفة الرياض التجارية الصناعية المهندس منصور بن عبدالله الشثري أن نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند)، يستكمل منظومة الحماية الاجتماعية للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، من خلال الإسهام في توفير دخل مادي للعاملين وأسرهم أثناء فترة التعطل عن العمل من باب التعاون والتكافل الاجتماعي، وهو ما حرصت أكثر من 56 دولة على تطبيق نظام التأمين ضد التعطل لمواجهة الآثار الخطيرة لظاهرة البطالة نتيجة فقد العامل لدخله ما يتحقق معه الأمن الاجتماعي.

وقال «إن هذا النظام مكن الدول التي تطبقه من رصد الأعداد الحقيقية للعاطلين، وتحديد معدلات البطالة والقطاعات التي تكثر فيها وفق أسس موضوعية ما يسهل معالجتها».

وأضاف الشثري: أن أهمية تطبيق النظام في المملكة تبرز مع تنامي أعداد السعوديين العاملين في منشآت القطاع الخاص الذي أصبح القناة الأكبر لتوظيف الشباب ويحتمل أن يواجه بعضهم فترة تعطل إما لانتهاء مدة عقد عمله وعدم التجديد معه من قبل صاحب العمل، أو يكون لأسباب اقتصادية كإفلاس المنشأة أو تقليصها لعمالتها، لذلك سيقوم نظام (ساند) بالتخفيف من آثار التعطل، وتحقيق الاستقرار المادي للعامل ومن يعول لحين التحاقه بعمل آخر، خاصة في ظل عزوف الشباب عن الاتجاه للعمل في القطاع الخاص لاعتقادهم بعدم وجود أمان مادي فيه، فيما سيسهم الاستقرار المادي الذي سيوفره (ساند) في تحفيز الشباب على الاتجاه للعمل في القطاع الخاص، وتشجيع البنوك على إقراضهم.

وأوضح أن نظام (ساند) لا يتدخل في العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل المحكومة بنظام العمل، ولا يؤثر على المركز القانوني للعامل، ولا يشجع صاحب العمل على فصل العامل أو عدم تجديد عقد عمله، أو يؤثر في تعويضه عن الفصل والحكم برجوعه للعمل بعد فصله، مبينا أن إلزامية الاشتراك في النظام مماثلة لإلزامية الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية، وأنظمة التقاعد المطبقة في المملكة منذ أكثر من 40 عاما، كما أن الاشتراك إلزامي في أغلب دول العالم المطبقة للنظام، مشيرا إلى أن النظام يتفق من حيث نطاق تطبيقه ونسبة الاشتراك ومن يتحملها وكذلك شروط الحصول على التعويض ومدة صرفه وانقطاعه مع معايير منظمة العمل الدولية المعتمدة بموجب اتفاقياتها وتوصياتها التي تهدف إلى وضع حدود دنيا لنظم الحماية الاجتماعية تحقق للعامل المتعطل الحماية في مواجهة خطر التعطل حال تحققه، حيث تتماثل شروط النظام في أغلب الدول المطبقة.

وقال «إن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أقامت خلال العامين الماضيين العديد من ورش العمل لمناقشة نظام (ساند) شاركت فيها لجان الغرف التجارية ممثلين لأصحاب العمل، كما نوقش النظام في مجلس الشورى منتصف العام الماضي قبل اعتماده».

إيقاف خدمات "الأخضر المنخفض" يدعم التوظيف في118 ألف مؤسسة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140818/Con20140818718246.htm

صالح الزهراني (جدة)

قال اقتصاديون إن قرار وزارة العمل بإيقاف نقل الخدمات والحصول على تأشيرات للشركات في النطاق الأخضر المنخفض يؤدي إلى رفع معدلات التوطين في حوالى 118ألف مؤسسة ومنشأة؛ وذلك وفقا لتقرير وزارة العمل الصادر عام 2013.

وقال الاقتصادي الدكتور سالم باعجاجة «إن وزارة العمل بدأت حزمة جيدة من الإجراءات التصحيحية في برنامج نطاقات الذي نال انتقادات كبيرة في الآونة الأخيرة بدعوى تحويله العمالة السعودية إلى هامشية ومجرد رقم في مسيرة التوطين الطويلة»، وأشار إلى أن هذا الإجراء الجديد بعد خفض فترة إقامة العامل في النطاق الأصفر من 6 إلى 4 سنوات يسهمان في رفع نسبة توطين العمالة التي لازالت في حدود 15% فقط في القطاع الخاص .

ودعا الوزارة إلى الاستمرار في إجراءاتها التصحيحية للحد من تحايل القطاع الخاص على خطط التوطين، مشددا على أهمية أن يأخذ الخريج السعودي حقه من الوظيفة المناسبة طالما كان مؤهلا بصورة مناسبة. وأشار إلى أن إجمالي عدد المنشآت في النطاق الأخضر يبلغ حوالى 203 ألف مؤسسة من بينها 62 ألف مؤسسة في الأخضر المتوسط و 23 ألفا في الأخضر المرتفع، مشيرا إلى اتفاقه مع وزارة العمل على أن معاملتها بصورة موحدة فيه غبن لبعض المؤسسات التي رفعت السعودة لمعدلات جيدة دون غيرها في نفس النطاق. ولفت إلى أن الأولوية في المرحلة المقبلة ينبغي أن تكون للسعودة النوعية التي تركز على توظيف الخريجين أصحاب المؤهلات العليا الذين لاتزال نسبتهم كبيرة بدعوى عدم تأهيلهم بصورة جيدة . أما الاقتصادي الدكتور عبدالله المغلوث فرأى أن برنامج نطاقات كرس السعودة الوهمية في القطاع الخاص، داعيا إلى ضرورة إعادة النظر في مخرجاته بشكل عام. ورأى أن قطاع الخدمات يمكن أن يشكل أولوية للتوطين في المرحلة المقبلة، حيث يضم أكثر من مليوني وظيفة لاتحتاج إلى تأهيل نوعي كبير ، ورأى أن إنجاح خطط التوطين مسؤولية جماعية تحتاج إلى تضافر جميع الجهات، مؤكدا أن وزارة العمل لايمكن أن تنهض بهذا العبء المتراكم منذ 20 عاما بدون دعم شعبي. ونوه بقرارات مجلس الوزراء الموقر طول السنوات الماضية في دعم التوطين، معتبرا هذه القضية خيار استراتيجي لابديل عنه .

نسقت لتعميمها على كبار السن وذوي الإعاقة والمصابين

تفعيل خدمة "أبشر" للمساجين بجميع مناطق السعودية

المصدر: جريدة سبق الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://sabq.org/QHigde

سعود الدعجاني – سبق – جدة:
عممت المديرية العامة للجوازات تطبيق الخدمات الإلكترونية لنظام "أبشر" على جميع سجون مناطق المملكة حيث سيستفيد منها المساجين بكل سهولة.
وأكدت مصادر "سبق" أن ذلك يأتي بعد أن تم تمكين الموقوفين بسجون الرياض في الفترة الماضية، من الاستفادة من نظام "أبشر"، بعدما نسقت المديرية مع الجهات المعنية الأخرى لتعميمها على جميع المناطق بتمكين الموقوفين وكذلك كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ومن هم في المستشفيات من المصابين.
يُشار إلى أن المديرية العامة للجوازات كشفت أن جميع خدمات توصيل وثائق الجوازات للمستفيدين ستكون مجاناً وعبر البريد السعودي، في حين أكدت أن الخدمات الإلكترونية لنظام "أبشر" سيستفيد منها المساجين بكل سهولة، ولن توجد توكيلات ورقية لتقديم الخدمة.

أعمارهم تتراوح بين 18 و 72 سنة

بوادر انفراج لأزمة 64 سعوديا في سجون العراق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/18/article_877787.html

خالد الجعيد من الطائف
من المُنتظر أن تُشكل التطورات الأخيرة في الجانب السياسي في العراق، منعطفاً مهماً لمعالجة قضية السجناء السعوديين في السجون العراقية، والبالغ عددهم 64 سجيناً، أعمارهم تتراوح بين 18 و72 سنة، وكُلهم رجال، الذين يتعرضون حالياً لمشكلات إنسانية كالمرضى، أو الذين لا يتلقون علاجا، أو الموقوفين دون تُهم، أو المسجونين لفترات طويلة.
وقال لـ"الاقتصادية"، أمس، الدكتور سامي بن عبد الله الصالح، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن، إنه لا يوجد أي جديد بشأن السجناء السعوديين في العراق حتى الآن، إلا أنه أشار إلى أنه من المنتظر أن تكون هناك استجابة من الجانب العراقي، ولاسيما مع التشكيل الأخير الآن مع التطورات الأخيرة في الجانب السياسي هناك، موضحاً أنه خلال الأسبوعين المقبلين ستكون هناك أمور إيجابية في هذا الصدد، لافتاً إلى أن متابعة أوضاع السجناء السعوديين في العراق لاتزال مستمرة.

وقد نشرت "الاقتصادية"، تقريراً في الـ 16 من تموز (يوليو) الماضي، يُفيد بعدم وصول السفارة السعودية في الأردن، أي معلومات إيجابية عن وضع السجناء السعوديين في العراق والبالغ عددهم 64 سجيناً، حيث أشار الدكتور الصالح إلى عدم وجود أي جهود دولية مُشتركة لمعالجة ملف قضيتهم، لافتاً إلى أن السفارة السعودية في عمّان لا تزال تتابع يومياً، مع نظيرتها العراقية في الأردن، ومكتب الصليب الأحمر، ورود أي معلومات جديدة عن أوضاعهم، يُعول عليها، سواءً من أسرهم، أو غير ذلك، منوهاً إلى أنه في حال ورود معلومات سيتم التحقق منها، منوهاً في الوقت نفسه، إلى مماطلة السلطات العراقية، في تنفيذ نقل السجناء الذين تمت الموافقة على نقلهم، ولا سيما أن منهم موقوفين، وسجناء، وآخرين من المفترض نقلهم، مؤكداً أن المطالب لا تزال مستمرة حول توفير الحماية، والأمن لهم، والرعاية الإنسانية والصحية، والتواصل مع أسرهم.

وكانت "الاقتصادية" قد نشرت قبل ذلك، تقريراً في الـ 30 من آذار (مارس) الماضي، أشار فيه الدكتور الصالح، إلى أن هناك عددا من الآليات التي جرى الاتفاق عليها مع أهالي ومحامي 64 سجينا سعوديا في العراق، خلال اجتماعه معهم في الـ 28 من الشهر نفسه، لافتا إلى أن تلك الآليات سيتم التحرك على أساسها خلال المرحلة المقبلة، مبينا أن التحرك سيكون في اتجاه معاناة عدد من أولئك السجناء الأمراض، وبعضهم موقوفون بلا تُهم، حيث قال حينها: "التحرك سيكون من خلال السفارة العراقية في عَمان، بحيث تتم معالجة هذه المشكلات وفقاً للحالات الإنسانية وأكثرها شدة كالمرضى، أو الذين لا يتلقون علاجا، أو الموقوفين دون تُهم، أو المسجونين لفترات طويلة، وعلى هذا الاتجاه سنعمل، وإن شاء الله نوفق في ذلك". وأضاف: "سنتواصل اللقاءات مع السفير العراقي في الأردن، كي نستطيع التقدم في هذا الملف، ونبين له حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على حل هذه القضية في أسرع وقت، ومعالجتها المعالجة الإيجابية، مبيناً أن أعداد السجناء السعوديين في السجون العراقية، بحسب الإحصاء الرسمي 64 سجيناً سعودياً، لافتاً إلى أن أعمارهم تراوح بين 18 و72 سنة، وكُلهم رجال.

اليوم

200 ريال لمن يدرس بالابتدائية و300 للمتوسطة

• التربية" تقر إعانة عام لـ4 أبناء للمعلمين المتوفين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4008223

لطيفة الملحم ـ الاحساء

تحقيقاً للتكافل الاجتماعي، وتقديراً للمعلم المتوفى، أقرت وزارة التربية والتعليم إعانة الطلاب والطالبات أبناء المعلمين المتوفين بصرف مبلغ شهري تقديرا من الدولة لخدماته في التعليم، حيث يصرف للطالب في المرحلة الابتدائية « 200» ريال شهريا، وللطالب في المرحلة المتوسطة «300» ريال شهرياً ولمدة اثنى عشر شهراً.

وأشار مدير إدارة خدمات الطلاب محمد بن عبدالعزيز الموسى إلى أن القرار الوزاري بشأن أبناء المتوفين ممن أفنوا عمرهم في خدمة التربية والتعليم بتقديم مكافآت وإعانات للطلاب منهم، ينص على صرف إعانة لأبناء المعلمين المتوفين ويخضع ذلك للشروط منها أن يكون الأب (المعلم) المتوفى قد مارس التدريس فعلاً لمدة لا تقل عن عشر سنوات على الأقل أو توفي وهو يمارس التدريس أي على رأس العمل مهما كانت مدة خدمته، كما يشترط لصرف الإعانة انتظام الطالب أو الطالبة بالمدرسة ونجاحه في الدراسة.

في حين لا تصرف الإعانة لأكثر من أربعة أشخاص من أبناء المعلم المتوفى سواء كانوا من (البنين أم البنات)، فإذا زاد عدد الأبناء المستحقين للإعانة عن الأربعة في مراحل التعليم العام أو التعليم الموازي فإنه يصرف لهم جميعا نصيب أربعة أبناء من أكثرهم استحقاقا للإعانة توزع على الجميع بالتساوي. بالإضافة إلى أن يكون الابن منتظما في إحدى

مراحل التعليم العام أو التعليم الموازي في المدارس النهارية ولا تصرف لمن التحق بأنواع التعليم الأخرى لأنه يحصل على مميزات تلك المرحلة، وتصرف إعانة أبناء المعلمين المتوفين دون ربطها بأية مخصصات أو مكافآت مالية أخرى.

وأكد مدير إدارة خدمات الطلاب على أن المكافأة أو الإعانة توقف عن الطالب بعد تخرجه من مرحلته من تاريخ آخر يوم في الاختبارات وتستمر بالنسبة للطلبة المتوفى آبائهم إذا استمروا في الدراسة إلى المرحلة التالية التي يدرس فيها، ويخصم من جميع المكافآت والإعانات أيام الغياب بدون عذر مقبول وتثبت تلك المسألة في المسير.
وأشار الموسى إلى أن إدارة خدمات الطلاب تستقبل طلبات جميع من تنطبق عليهم الشروط من الطلاب والطالبات أبناء وبنات المعلمين المتوفين لاستكمال مسوغات صرف هذه الإعانة.

العمالة الوافدة وقلقهم الدائم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/961842

عبد العزيز المحمد الذكير

ثمة ظاهرة واضحة للعيان ظواهر نقرّ بها ونعرفها، ولا ندري لماذا لم نفكر في علاجها - ولأقرب الموضوع أكثر أصنفها بأنها ظاهرة اجتماعية - عمالية وهي أن العمالة الأجنبية إذا عانت ترتكب أي شيء قد تعتقد أنه الحل الأقرب. ثم إن قومنا مشهورون بسرعة العروض التي تُقدّم أما من المكتب المحلي أو الأجنبي فبدون أي تقصٍ نفسي أومهني أو أخلاقي يوافق بعضنا على المعروض من العمالة.
البعد النفسي والهموم للعمالة الأجنبية التي تأتي إلى بلادنا يجب الاهتمام بهما قبل استقدامهم.
ولدى الأمن في مدننا الرئيسة سجلات لجرائم كانت دوافعها التعاسة وسوء الوضع والديون وعدم استلام العامل لرواتبه. والمكاتب في عواصمهم.. وهي التي تتعامل مع مكاتب في بلدنا تغمض عينيها عن السجل الإجرامي للعامل، ومعظمها مستعد لإرسال "سائق عائلة" حتى ولو كان قد خرج من السجن لتوه. ومن غير الصعب استخراج سجل نظيف. هذا الاستخراج والعمل الورقي الكثير سيُكلّف العامل المستقدم وتلحقه الديون والرهون وأمراض أسرته، فيعمد إلى أي شيء للحصول على المال. لذلك نقرأ كل يوم عن ضبط مصانع خمور لا يعلم الشعب نتائج وجودها. وهذا كله من أجل الكسب.
هذا أمر خطير يجب التعامل معه بجدية. فالمكاتب في الخارج يهمها فقط أن تقبض المعلوم من العامل ومن المكتب المحلي عندنا.
وبعض المكاتب في الخارج تمني العامل والعاملة بحياة كانا يحلمان بها، ثم لا يجدانها في عالم الواقع.
وهذه المكاتب المحلية منها ما يقع في عواصم أخرى خصم لن نستطيع التغلب عليه.
وحتى شركات تنظيم العمالة في عواصم الغرب، أرسلت إلينا ممرضات سجلهن ليس خالياً من الشوائب.

محاكم الأحوال الشخصية ضمان أولي لحقوق المرأة والطفل

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140818/Con20140818718244.htm

علي بن محمد

ما يأتي متأخرا أحيانا أفضل من الذي يأتي خصوصا من القرارات الحيوية المتماسة مع واقعنا اليومي، ولم يعد بخاف علينا ولا سرا بيننا حجم المعاناة التي تمر بها المرأة والأطفال في المحاكم العامة منذ سنوات خلت، لا بسبب قصور القضاة بل لغياب المحاكم المتخصصة وذات الخبرة في نظر مظالم الأسر، ومنذ اليوم سيفتح تاريخ القضاء السعودي صفحة جديدة تضاف لصفحات إصلاح سبقت وصفحات نقية ستفتح هدفها بحول الله صون الحقوق وحماية الأسر من العبث أو التطاول من أي طرف أو منتم للكيان الأسري، فالزواج والطلاق والنفقة والمواريث عبء على المحاكم العامة كونها تنظر في قضايا كبرى منها الدماء والأموال والأعراض، وكان الانتظار الطويل سيد الموقف حتى يقع بعض المراجعين في تجاوزات بسبب الملل من الانتظار، وليس بمستبعد على وزارة العدل ولا عصي عليها أن تتبنى تأسيس جميع المحاكم المتخصصة وإن مرحليا ما سيؤسس لفترة ذهبية في إعطاء الحقوق لمستحقيها وستمتص الوزارة بهذه الخطوة انفعال الناس ونقدهم الجارح للروتين خصوصا في قضايا تتعلق بالإساءة للزوجات أو المماطلة في الوفاء بما لهن من نفقات وحقوق زوجية والأمل الأكبر في توفر عدد كاف من القضاة لنظر القضايا الأسرية ومعالجتها أولا بأول، ومع كل إضاءة إصلاح وبارقة أمل تطوير نشعر بالفخر بوطننا والامتنان لولاة أمرنا ونجدد الشكر للمسؤول المواكب لتطلعات الشعب والقيادة.

علاقة مرفق القضاء بالإعلام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/18/article_877769.html

د. عبد اللطيف القرني

يعتبر الانفتاح الإعلامي أحد مقومات الدولة الحديثة، ولكن يبقى للانفتاح حدود، فلا يقبل المساس بالنظام العام، أو المرافق التي لها طابعها الخاص من حيث الكيان القانوني لها، كما هو مقرر في مفهوم الدولة القانونية.
لقد طالعتنا الصحف المحلية - طوال الفترة الماضية - ببعض الأخبار والتحليلات في الشأن القضائي، سواء كان ذلك في قضايا منظورة تحت أروقة المحاكم، أو أخبار ذات مساس بالشخصيات القضائية، في أسوأ مشهد إعلامي جريء تم تناوله منذ فترة طويلة، وأصبح الإعلام ساحة لتصفية الحسابات. والحقيقة أن العلاقة بين الإعلام ومنها الصحافة

والمؤسسات الحكومية تتسم في غالب الأحيان بالتوتر المشوب بالحذر، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التنافسية التي تلقي بظلالها السالبة على المؤسسات الصحافية وعلى الصحافيين أنفسهم، رغم أن العلاقة بين الإعلام وبين كل المؤسسات والأجهزة الرسمية والمجتمعية هي علاقة تكامل أدوار لا غنى لأي منهم عن الآخر؛ بل يلعب الإعلام دورا مهما في الربط بين هذه المؤسسات والأجهزة وجمهور المواطنين من القراء، تماما كما يعمل الإعلام للتعبير عن هموم وقضايا وآمال وتطلعات المواطنين وآرائهم في الأداء العام، الأمر الذي قد يسهم في توتر هذه العلاقة سلبيا.

وما نلحظه اليوم من صراع خفي ومكشوف بين الإعلام والقضاء وما يتبع ذلك من التداعيات والآثار يدعو للقلق؛ لأن القضاء والصحافة حقلان يتكاملان ولا ينفصلان، فكل منهما يتصدى للتجاوزات ويحدد مكامن الانحراف، والقضاء يشهر مواد القانون التي من شأنها معاقبة المتجاوزين ويطبقها، فالإعلام بعمومه هو عون القضاء، والقضاء هو اليد الطولي للإعلام، وصراع بين هاتين المؤسستين يؤدي إلى سقوط التنمية والحرية والعدالة، فالحقوق والواجبات التي من حق الأفراد ممارستها والامتثال لها يقوم الإعلام بإشاعتها والدعوى إليها، وجعلها جزءا من ثقافة الأفراد والمجتمع، وهذا من أولويات العمل الإعلامي. وتعد الصحافة في البلدان المتقدمة شاهد إثبات لدى القضاء؛ فهي تروج للحقوق والواجبات سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، ونحن نرى أن مسألة التكامل بين الإعلام الصحفي والقضاء غائبة في بلادنا، والتشكيك بين الطرفين يحدث إشكالات عملية على أرض الواقع، وربما يرجع السبب في ذلك إلى ضبابية الرؤية بين الإعلام والقضاء في دور كل جهة، خاصة غياب الإجراءات القضائية لدى الإعلاميين والمعلومات المزامنة لها؛ مما يجعل التقارير الإعلامية غير مكتملة الرؤية أو تخالف الواقع الفعلي، كما أن هناك ضغوطا من قبل أصحاب المصالح الشخصية تظهر بلباس محاربة الفساد والصالح العام وما أكثر ذلك..

لذلك أصبحنا نرى بعض الجهات الإعلامية في بلادنا تضيق بالقضاء، والحقيقة أن المعالجات الإعلامية للقضايا العامة لا تتحقق بهذا الأسلوب من الطرح اللامسؤول، ويمكن للإعلام أن يتناول الجوانب الموضوعية دون الخوض في القضايا المنظورة أو الكيانات القضائية، خاصةً أن نظام القضاء أوضح طريقة معالجات الأخطاء في الأحكام عن طريق درجات التقاضي الثلاث، التي تتكفل بإصلاح كل الأخطاء في العملية القضائية، وليس من اللائق تسرب هذه القضايا إلى الإعلام والصحافة لمعالجة الخلل ما دام هناك قنوات رسمية من اختصاصها معالجة كل الأخطاء، وينسحب ذلك على الأخطاء الصادرة من القضاة وهم بشر ككل العاملين في الدولة، يحصل من بعضهم أخطاء، وتعالج وفقا لأنظمة ذات كفاءة عالية، لكنها في النهاية تتسم بالسرية وفقا لنظام القضاء، وهذه الأساليب تحقق لمن ينشد الصالح العام أسلوب الإصلاح الحقيقي دون الدخول في معترك التشويش والتضليل، وبالتالي يمكن دفع قيم العدالة والمساواة نحو الأمام، وعلى هذا الأساس تظل العلاقة بين الإعلام والقضاء علاقة ممانعة، لكن هناك مواقع في كل الأحوال يعتبر الاقتراب منها أمرا محذورا، خاصة ما يتعلق بالجوانب الشخصية للقضايا أو القضاة.

إن ترك بعض وسائل الإعلام تتناول الجانب القضائي بإطلاق، سواء في مواضيعه المنظورة أو تحليل الأحداث الخاصة بالقضاة يترك الأثر السلبي في نفوس المجتمع ويشكك في متانة المرفق القضائي، ومعلوم أن مرفق القضاء مرفق حساس له نظامه الخاص، حتى فيما يتناول سرية تأديب القضاة، كما نص على ذلك نظامه، ومثله تأديب الوزراء ونوابهم ولا يجوز أن تترك للرأي العام الذي غالبا ما يفتقد المعلومة الكاملة، ويقوم بالتأثير الإعلامي السلبي، وبعد أن يصدر الإعلان الرسمي أو الحكم القضائي في اتجاه آخر بعيدا عن الاتجاه الذي قامت الصحافة بشحنه وتسييسه في تحليلاتها، تكون الصورة لدى الرأي العام قاتمة وغاضبة بسبب الهالة الإعلامية؛ لذا يجب وضع حد لهذه المهاترات الإعلامية التي تتناول مرفق القضاء أو منسوبيه؛ حفظا للمصالح العامة للدولة في أهم مرافقها وما يحصل من أخطاء في القضاء يعالج وفقا للقنوات المتاحة، ولا يمكن تحميل القضاة المسؤولية الكاملة؛ لأن هذه المسائل مرتبطة بتشريعات وموروثات أحيانا ثقافية واجتماعية.

وعلى هذا الأساس، فإن ميثاق الشرف لمهنة الإعلام يجب أن يبقى على ميثاقه العريق الذي أسسه لنا رواده: وهو أن مرفق القضاء يجب أن يبقى مختلفا عن بقية الجهات التنفيذية والحكومية، فالإعلام يمكن أن يتدخل في تكامل الرؤى مع بقية الأجهزة الأخرى، أما تدخل الإعلام في كل جوانب القضاء فلا يخدم الصالح العام، خاصة إذا كنا نعرف أن بعض الصحفيين والكتاب والإعلاميين لا يمتلكون معرفة الإعلام الجيد، وأدواته المهنية والقضايا ذات الحساسية، وموازنة المصالح المرعية للوطن والمواطن.

ولقد أدركت هذا كثير من الدول المتقدمة في مجال الحريات مثل السويد وأمريكا والنرويج وغيرهم، وقامت هذه الدول بإعادة ضبط الأداء الإعلامي في القضايا المنظورة لدى المحاكم، وشخصيات القضاة، ومن في حكمهم؛ لأن الإعلام أصبح ورقة ضغط على القضاة، وأسيء استخدامه لأجندة خاصة.. منها فقط إسقاط صورة القضاة وتشويههم من قبل أصحاب القضايا المنظورة والمحكوم فيها.

والغريب أن بعض صحفنا المحلية مارست هذه الممارسة المشينة، فقامت بكل هذه الأخبار والتحليلات عن أحد القضاة في ظل عدم سماح القضاة بالمشاركات الإعلامية؛ بل قامت هذه الصحف بالتصريح على لسان القاضي، وإعداد التقارير الصحفية بسماع ما لدى الناس حول ذلك الموضوع ونشره، مع نفي القاضي لكل هذه الأخبار. يبقى للمجلس دور ريادي في معالجة كل هذه الأمور كما عودنا في حرصه على النهوض بمرفق القضاء بما يتماشى مع أنظمة الدول الحديثة.

حقوق الإنسان في العالم

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

.. والجامعة العربية تتحرك لحماية الأطفال من انتهاكات إسرائيل الغاشمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 22 شوال 1435هـ - 18 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/18/article_877833.html

«الاقتصادية» من الرياض
بدأت جامعة الدول العربية تحركاً لحماية أطفال غزة من انتهاكات العدوان الإسرائيلي الغاشم على القطاع، من خلال تقديم المساعدات القانونية والإنسانية، وتوفير الحماية اللازمة لهم.
وقالت إيناس مكاوي مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة في الجامعة العربية المستشارة: "إن الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية أجرى اتصالات مع الجهات والمنظمات الدولية المعنية بالطفل من أجل تطبيق الاتفاقات والقوانين الخاصة بالطفل بهدف توفير الحماية لهم وتجريم ما يحدث لهم في قطاع غزة".
وأوضحت في تصريح لها أمس، على هامش اجتماعات الخبراء العرب بشأن إنشاء مشروع المرصد الإعلامي لحقوق الطفل العربي أنه سيتم تقديم مساعدات مباشرة للأطفال في قطاع غزة، مشيرةً إلى أنه تم إرسال جزء من هذه المساعدات، فيما سيتم إرسال دفعات أخرى متتابعة.
وأفادت أن الجامعة بالتعاون مع حركة الدفاع عن أطفال فلسطين ستقوم بتنظيم مؤتمر في مقر الأمانة العامة خلال شهر سبتمبر المقبل، بمشاركة جميع المعنيين على المستوى الدولي.
من جهة أخرى، تستضيف مدينة الشارقة في شهر أكتوبر المقبل المؤتمر الإقليمي الأول بشأن حماية الأطفال في ظل النزاعات، ومؤتمرا بشأن حماية الأطفال في ظل أوضاع اللجوء، وسيناقش أربعة محاور أساسية من أجل الخروج بالتزام عربي ودولي بشأن قضايا الأطفال.
يذكر أن الجامعة العربية استضافت أمس، اجتماعاً للخبراء العرب على مدى يوم واحد بشأن دراسة مشروع المرصد الإعلامي لحقوق الطفل، بمشاركة المجلس العربي للطفلة والتنمية ، إضافةً إلى عرض مسودة الدليل الاسترشادي للمبادئ والمعايير المهنية والأخلاقية لمعالجة الإعلام لقضايا حقوق الطفل.
إلى ذلك، جددت جامعة الدول تأكيدها على ضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل نهائي، ودعمها للمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار بشكل دائم، حتى تتمكن الدول العربية من تقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني في غزة.
وأوضحت السفيرة هيفاء أبو غزالة الأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والاتصال في الجامعة أن الجامعة تجري اتصالات مكثفة من خلال الدكتور نبيل العربي منذ اللحظة الأولى من وقوع العدوان مع مختلف الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية الفاعلة لوقف هذا العدوان.
وأشارت في تصريح لها إلى أن التحرك العربي الذي يتم حالياً يكون على مستويين، الأول إقليمياً يقوم به الأمين العام مع وفد وزاري عربي خلال الفترة المقبلة بزيارة إلى قطاع غزة للاطلاع على حجم الدمار الذي حدث في القطاع وتقييم الوضع فيها، والثاني دولياً حيث تم طلب عقد اجتماع لمجلس الأمن بناء على طلب من عدد من رؤساء الدول.
ولفتت أبو غزالة إلى أن الأمين العام قام باتصالات بالعديد من سفراء دول العالم وذلك لشرح تطورات الأوضاع في غزة، والتحضير للمؤتمر الدولي لإعادة إعمار غزة والمقرر انعقاده الشهر المقبل.

من جهة ثانية، دعا محمود الهباش كبير القضاة مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، الحكومات والشعوب العربية والإسلامية إلى التحرك لإنقاذ المسجد الأقصى من مؤامرات التهويد والتقسيم.
وأوضح في تصريح صحفي أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تخطط لتقسيم الأقصى زمانيا على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي الشريف، في ظل تصاعد الانتهاكات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون لحرمة المسجد الأقصى وإغلاق أبوابه أمام المسلمين.
وشدد الهباش على أن ما يقوم به غلاة المستوطنين وأعضاء الكنيست والمسؤولون الإسرائيليون أمثال الإرهابي "موشيه فيغلين" لن يعطي أي حق لغير المسلمين في المسجد الأقصى، ويمكن أن يقود إلى اشتعال حرب دينية تأكل الأخضر واليابس.
وأكد أن المسجد وجميع الأماكن الدينية، هي حق خالص للعرب والمسلمين، وسنكون في حل من أي اتفاقات مع إسرائيل، إذا ما أقدمت على أي نوع من أنواع التقسيم.
فيما انتشلت الطواقم الطبية الفلسطينية أمس جثمان شهيد فلسطيني من تحت ركام أحد المنازل شرق غزة.
وأوضحت مصادر طبية فلسطينية في غزة أن طواقمها انتشلت جثمان الشهيد رامي زياد قنيطة " 20 عاما" من تحت أنقاض أحد المنازل شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وذلك بعد 25 يوما على استشهاده.
وبانتشال الشهيد قنيطة يرتفع عدد شهداء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى أكثر من 1982 شهيداً وما يزيد عن 10 آلاف جريح.

\

كاريكاتير

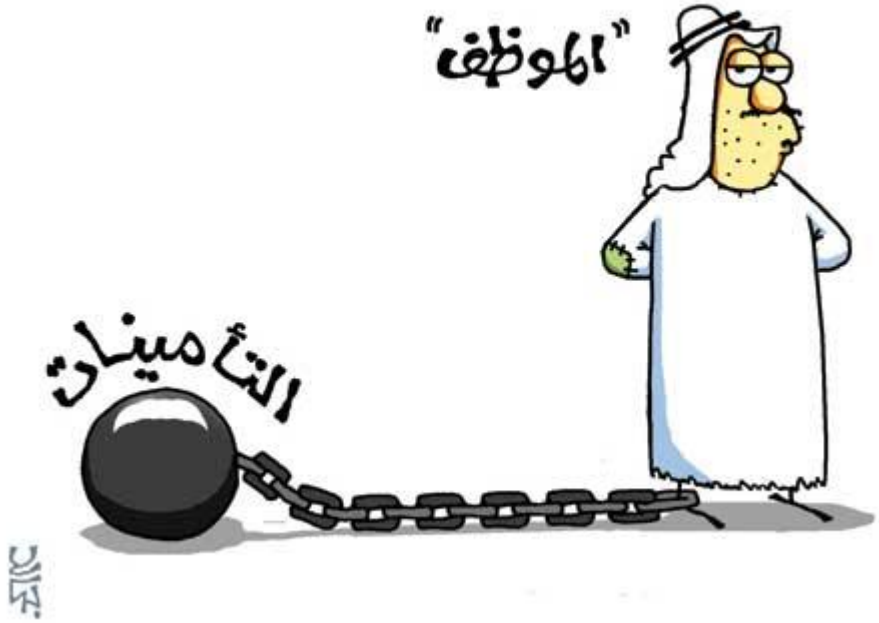

المصدر: جريدة الوطن الاثنين
22 شوال 1435هـ - 18
أغسطس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5562

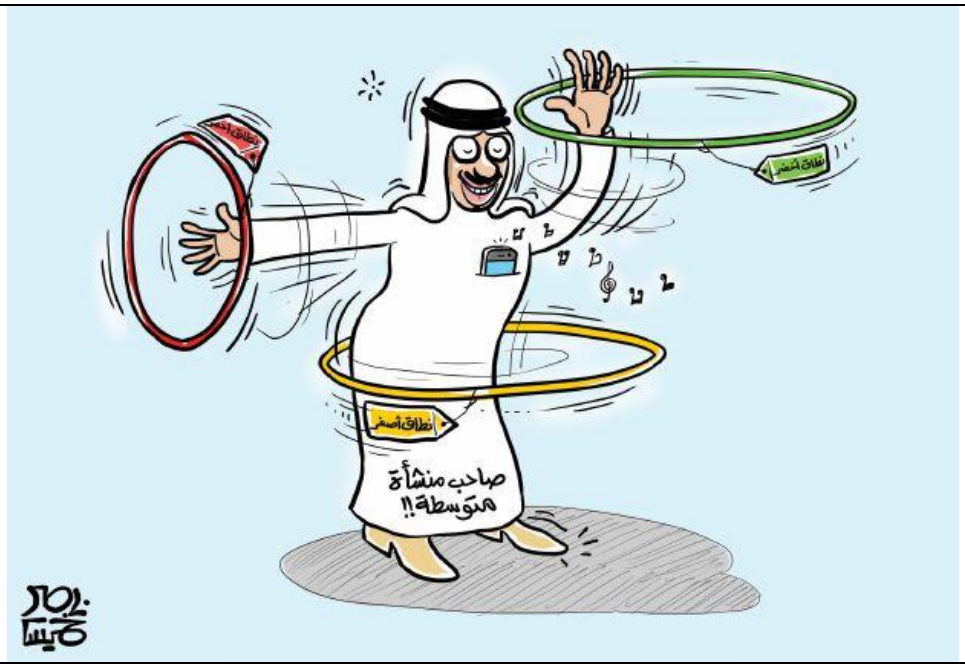

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
22 شوال 1435هـ - 18
أغسطس 2014م

اضغط هنا

27

حقوق الإنسان في الصحافة